

تطبيق القانون على المدنيين الاسرائيليين في الضفة الغربية

معطيات المتابعة الخاصة بـ«يش دين»

أ. خلفية عامة وأنواع المخالفات

كما هو الحال في كل عام، تنشر منظمة يش دين ورقة معطيات تتضمن آخر المستجدات الخاصة بنتائج التحقيقات التي تتم في لواء شاي (السامرة ويهودا) في شرطة إسرائيل بخصوص المخالفات الجنائية التي يقرتها مواطنون إسرائيليون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في مناطق الضفة الغربية.

المتابعة المستمرة لاجراءات التحقيقات ونتائجها تقع في صلب مشروع متعدد السنوات للمنظمة، الذي يهدف الى تعزيز اجراءات فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين- مستوطنين وغيرهم- الضالعين بالمس بالفلسطينيين وممتلكاتهم، على اساس تصور مبدئي يرى أنه يقع على عاتق اسرائيل واجب قانوني وأخلاقي في حماية سكان المناطق المحتلة الخاضعة لسيطرتها. ولهذا الغرض، فإن أعضاء المنظمة يوثقون الحوادث التي قام خلالها مواطنون إسرائيليون بالمس بالفلسطينيين من سكان الضفة الغربية، وبقدر ما يكون ضحية المخالفة معنيا، تقدم له المساعدة في تقديم الشكاوى في شرطة إسرائيل، وبعد فتح التحقيق لدى الشرطة، يقوم الطاقم القضائي التابع للمنظمة بمواكبة التحقيق، ويطلع على تقدمه ونتائجه حتى انتهاء الاجراءات القضائية. في الحالات التي يتم فيها اغلاق ملف التحقيق دون تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم باقتراف المخالفة، يقوم الطاقم القضائي في يش دين بفحص ملف التحقيق وعندما يرى أن اجراءات التحقيق لم تستنفذ أو انه كان من الممكن تقديم لائحة اتهام على اساس الأدلة يتم تقديم استئناف بخصوص اغلاق الملف.¹

قامت يش دين في اطار المشروع خلال السنوات التسع الأخيرة بمتابعة نتائج التحقيق في 1045 ملف تم فتحها في الوحدات المختلفة التابعة لشرطة لواء شاي- لواء الخليل، لواء السامرة، محطة بنيامين وقسم الجريمة على خلفية قومية في الوحدة المناطقية (يمار) شاي، في أعقاب شكاوى تقدم بها فلسطينيون بمساعدة يش دين. لا يوجد اليوم معطيات علنية بخصوص عدد الحوادث الشامل التي قام خلالها مواطنون إسرائيليون بالمس بالفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، ولهذا فإن هذه الوثيقة لا تلخص نتائج التحقيقات في جميع الحوادث الجنائية من هذا النوع، بل تشكل عينة واسعة النطاق لعمل لواء شاي في هذا المجال. من المهم الإشارة الى ان المعطيات الواردة هنا هي نتيجة متابعة للتحقيقات التي تميل فيها الظروف والحيثيات مسبقا لصالح الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون وتعمل لصالحها، حيث يشكل طاقم يش دين جهة وساطة تربط ما بينهم وبين المشتكين الفلسطينيين، وفي الكثير من الأحيان تساعد في الدفع قدما بالتحقيق من خلال استقدام الشهود والمستندات ذات الصلة الى الوحدات التي تقوم بالتحقيق، بقدر ما تكون هناك حاجة لذلك لدى جهات التحقيق والنيابة الذين يعالجون الشكاوى. بدون المساعدة في تقديم الشكاوى من قبل جهات إسرائيلية، وفي مقدمتها منظمات حقوق الإنسان، فإن قدرة الفلسطينيين على تقديم شكاوى في شرطة إسرائيل أو متابعة نتائج التحقيق تكاد تكون صفرا.

المعطيات المعروضة في هذه الورقة تضاف الى المعطيات التي جمعتها يش دين منذ العام 2005 ونشرت بين الفينة والأخرى من قبل المنظمة.² تقسم الشكاوى التي تتابعها يش دين الى أربع مجموعات اساسية من المخالفات: العنف، المس بالممتلكات، السيطرة على الأراضي الفلسطينية ومجموعة تضم مخالفات من مجالات أخرى.

المس بالممتلكات

من بين 1045 ملف يتم استعراضها في ورقة المعطيات هذه، 495 ملف (47.4%) تدور حول شكاوى فلسطينيين بخصوص المس بممتلكاتهم. تتضمن هذه التحقيقات مخالفات تتعلق بالحرائق، السرقة، المس بالممتلكات، قطع الأشجار أو المس بمحاصيل أخرى، سرقة المحاصيل الزراعية وغيرها. من بين مخالفات الممتلكات تبرز بصورة

1 يحدد البند 64 من قانون الاجراءات الجنائية: «يحق للمشتكي الاستئناف على القرار بعدم التحقيق أو عدم التقديم للعدالة، نظراً لانعدام مصلحة الجمهور في التحقيق أو المحاكمة، وعدم العثور على أدلة كافية أو تحدد عدم وجود تهمة». كما حدد القانون 30 يوما لصالح المشتكي الذي تلقى اعلانا بإغلاق ملف التحقيق لتقديم استئناف على القرار منذ موعد تلقي الاعلان عن ذلك.

2 نشرت معطيات سابقة عن متابعات يش دين في التقارير الصادرة عن يش دين قانون في الظاهر: تطبيق القانون على المواطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية (حزيران 2006) وقليل ومتأخر: اشراف نيابة الدولة على التحقيق في مخالفات المواطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة (تموز 2008). وقد استندت معطيات المتابعة في تلك التقارير على التحقيق في 92 و- 205 ملف بالتناسب؛ وقد نشرت معطيات اضافية في أوراق المعطيات متابعة يش دين- فرض القانون على المواطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية (شباط 2011، آذار 2012، تموز 2013)، التي تستند فيها المعطيات الى متابعة 642 و- 781 ملف بالتناسب.

خاصة ظاهرة المس وإتلاف أشجار الفلسطينيين. يستدل من فحص هذه المخالفات أنه من بين مجموع الشكاوى المقدمة الى شرطة لواء شاي في أعقاب المس بالممتلكات، فإن نصفها تقريبا (49.6%) كان يتعلق بالقطع، النشر والاتلاف المتعمد لأشجار الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة التي يمتلكها الفلسطينيون. هذه الحوادث ونتائج التحقيق فيها مفصلة فيما يلي في الفصل د.³

العنف

361 من بين 1045 ملف تحقيق تتابعها يش دين (34.5%) تدور حول العنف من قبل مواطنين إسرائيليين تجاه فلسطينيين في الضفة الغربية. تشمل حوادث العنف على حالات اطلاق النار، الضرب، رشق الحجارة، الاعتداء بواسطة الهراوات، السكاكين أو أعقاب البنادق، الدهس، التهديد بالاعتداء أو المس وغيرها.

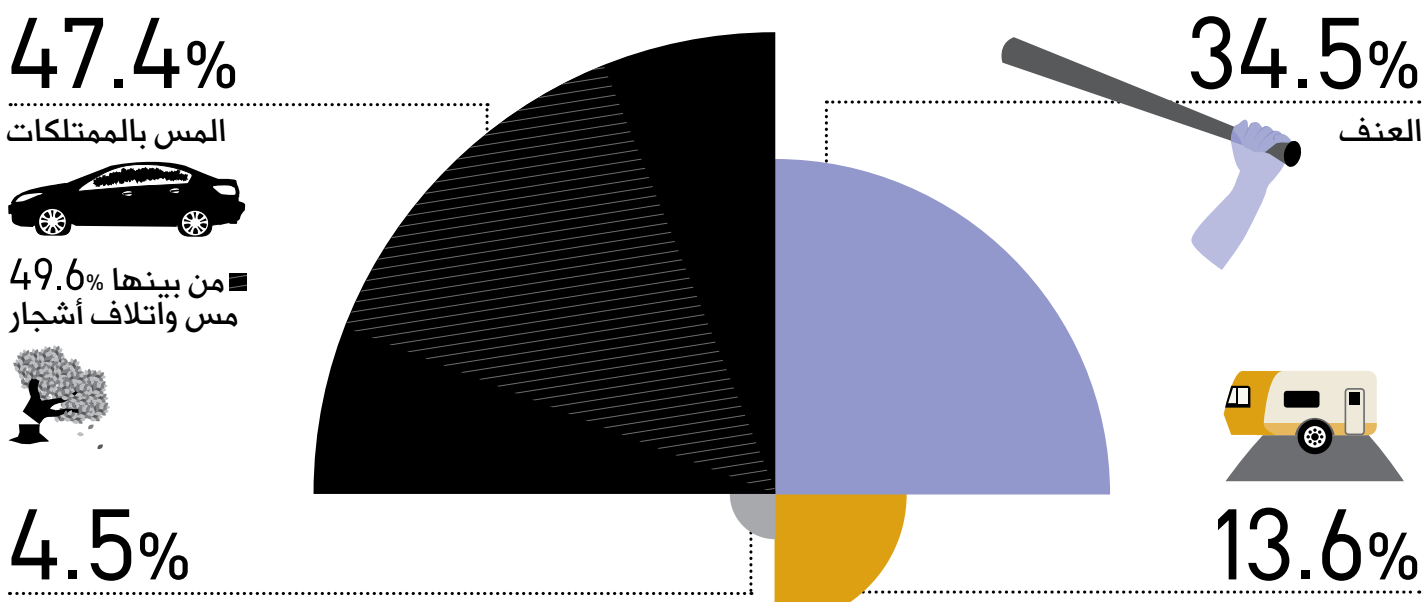
السيطرة على الأراضي الفلسطينية

142 ملف من بين الملفات التي تتابعها يش دين (13.6%) جرى فتحها في أعقاب شكاوى تتعلق بمحاولات إسرائيليون السيطرة على أراض فلسطينية من خلال التسوير، التفليج، وضع المياني، الكرافانات أو الدفيئات، طرد الفلسطينيين من أراضيهم، منع وصول الفلسطينيين الى اراضيهم، تعدي الحدود وغيرها.

مخالفات أخرى

47 ملف من بين الملفات التي تتابعها يش دين (4.5%) تتعلق بمخالفات أخرى ليست بعيدة عن مجال المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه. هذه المخالفات تتعلق بقتل الحيوانات، المس بالمساجد والمقابر، تسييل المجاري الى الأراضي الزراعية التابعة للفلسطينيين، القاء النفايات في اراضي الفلسطينيين وغيرها.

ملفات التحقيق بالتوزيع طبقا للمخالفة، 2014-2005



ب. نتائج التحقيق: اغلاق الغالبية الساحقة من الملفات بدون لوائح اتهام

المعطيات الجديدة تشبه كثيرا معطيات يش دين في السابق، وتدل على انخفاض بنسبة حوالي 1% في نسبة لوائح الاتهام المقدمة للمحاكم في أعقاب التحقيقات في حوادث المس بالفلسطينيين وممتلكاتهم. من بين 970 ملف تحقيق تتابعها يش دين انتهت معالجتها على مر السنين، في 72 ملف فقط (7.4%) تم تقديم

3 نشرت معطيات في هذا الموضوع في سنوات سابقة من قبل يش دين في أوراق المعطيات متابعة يش دين- تحقيقات الشرطة في أعقاب المس بأشجار الفلسطينيين في الضفة الغربية (تشرين الثاني 2009، تشرين أول 2010، تشرين أول 2011، تشرين أول 2012 وتشرين أول 2013).

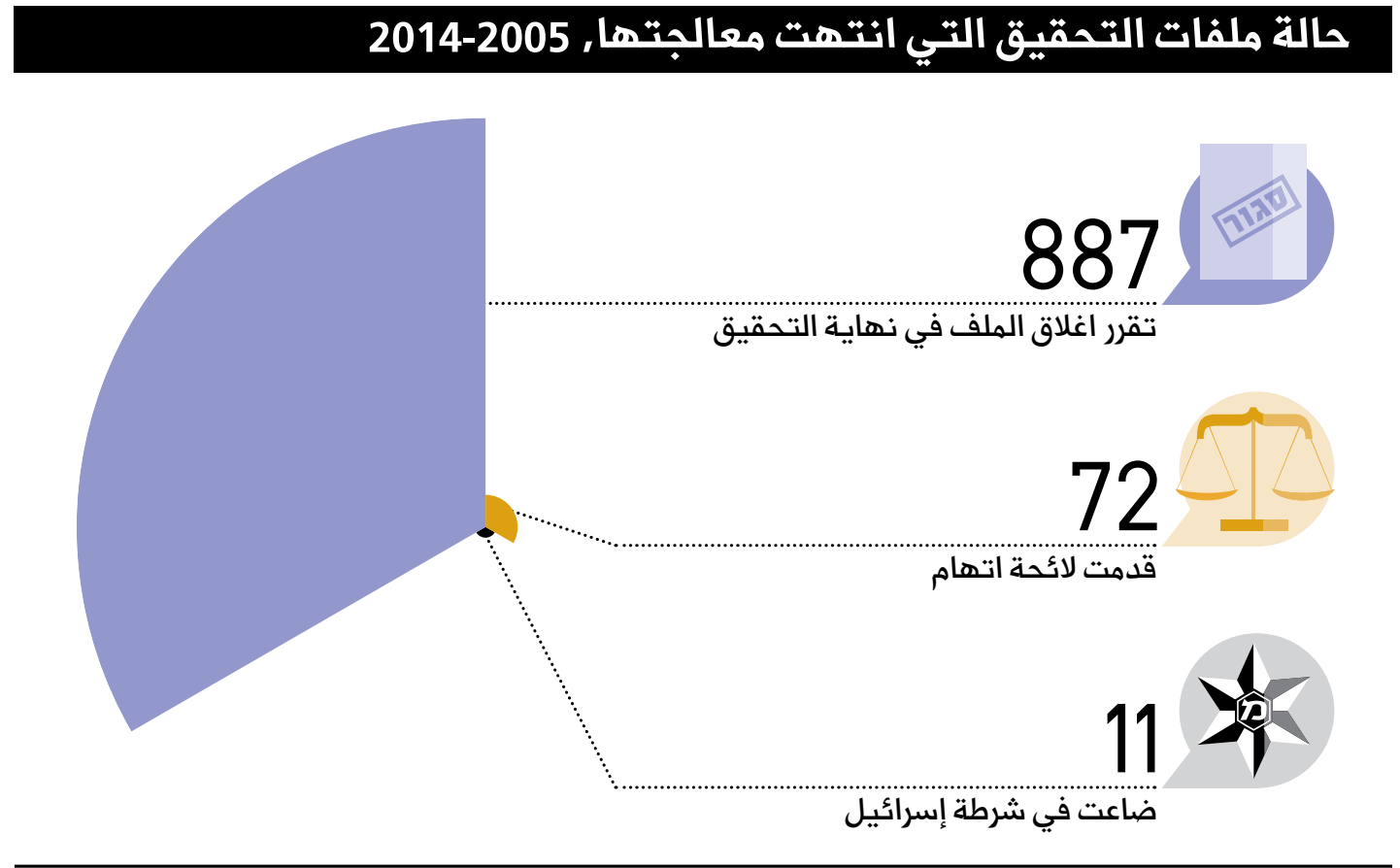
لوائح اتهام ضد الاسرائيليين والاسرائيليات المشتبه بهم باقتراف المخالفات بحق المشتكين الفلسطينيين. في العامين الماضيين انضاف الى مخزون الملفات التي تتابعها يشش دين أكثر من مائة ملف جديد انتهت معالجتها من قبل سلطات فرض القانون، وتم من بينها تقديم لائحة اتهام جديدة فقط.

على خلفية الفشل المتواصل لشرطة لواء شاي في التحقيق وتقديم المخالفين المشتبه بهم بالمس بالفلسطينيين وممتلكاتهم الى العدالة، أعلنت شرطة إسرائيل في مستهل العام 2013 عن اقامة قسم الجريمة على خلفية قومية في لواء شاي. طبقا لتعريف الشرطة، يهدف القسم الجديد الى معالجة «الأعمال الجنائية التي تتضمن المس بالأرواح أو الممتلكات، التي يتم اقترافها من قبل الأفراد أو المجموعات، التي يتم اقترافها أو يخطط لاقترافها، أو محاولة التأثير على المواضيع السياسية، الأيديولوجية أو الدينية»⁴ طبقا للتقارير في وسائل الاعلام، فقد تم تخصيص موارد كبيرة نسبيا للقسم ويخدم فيه اليوم حوالي 80 شرطيا.

على الرغم من ذلك، فقد أظهرت المعطيات انه خلال السنة الأخيرة لم يطرأ تحسن على قدرة شرطة لواء شاي في التحقيق بالمخالفات التي اقترفها مواطنون إسرائيليون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم. الاخفاق المستمر للواء شاي في هذا المجال ينبع من سلسلة من الأعطاب والاختاقات الشاملة في ادارة التحقيقات، كما جرى عرض ذلك بتوسع في تقرير «قانون في الظاهر» الذي نشرته يشش دين في العام 2006. وقد اشار التقرير الى أن أكثر من نصف التحقيقات التي تم فحصها تميزت بالاهمال، انعدام المهنية، قلة عمليات التحقيق وعدم استيفاء المعايير الدارجة في التحقيقات.⁵ هناك تقرير اضافي ليشر دين يتابع التحقيقات التي جرت في لواء شاي في السنوات الأخيرة من المقرر نشره في نهاية العام 2014، ويظهر أن الأعطاب والاختاقات التي تم استعراضها في التقرير السابق لم يتم معالجتها، وهي تميز عمل التحقيق في لواء شاي اليوم أيضا.

تابعت يشش دين 1045 ملف تحقيق تمت معالجتها وما تزال تتم معالجتها في شرطة لواء شاي بين اعوام 2005 - 2006 ⁶. من بينها 75 ملفا ما تزال في مراحل متنوعة من الفحص، المعالجة والتحقيق، وفي 970 ملف تم اتخاذ قرار نهائي من قبل جهات التحقيق والنيابة، بحيث يمكن الوقوف على نتائجها:

- في 72 ملفا من ملفات التحقيق التي فتحت لغاية اليوم تم تقديم لوائح اتهام ضد المتهمين (%7.5 من الملفات التي انتهت معالجتها)؛
- إغلاق 887 ملف في ختام التحقيق دون تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم (%91.4 من الملفات التي انتهت معالجتها)؛
- ضياع 11 ملف في شرطة لواء شاي ولم يتم التحقيق فيها أبدا، رغم حيازة يشش دين مصادقات مكتوبة تدل على تقديم شكاوى.



علل اغلاق الملفات: فشل الشرطة في العثور على المخالفين وجمع الأدلة ضدهم

بعد إغلاق ملف التحقيق، على شرطة إسرائيل ابلاغ المشتكي عن قرارها بإغلاق الملف⁷ وكذلك تفصيل علة الإغلاق من بين العلل التسع المحددة في القانون⁸. من بين 887 ملف تحقيق تتابعها يشش دين التي تم إغلاقها في نهاية التحقيق، في 3 ملفات لم تقم شرطة لواء شاي بإبلاغ يشش دين عن علة الإغلاق. الملفات الـ 887 المتبقية التي تم إغلاقها بعلل مختلفة تدل على ماهية نتائج التحقيقات، كما هو مفصل فيما يلي:

- تم إغلاق 593 ملف بعله «مخالف غير معروف»، مما يدل على فشل الشرطة في العثور على المشتبه بهم باقتراف المخالفة رغم انه اتضح اقتراف المخالفة الجنائية؛

⁴ طبقا لرد المسؤول عن حرية المعلومات في شرطة إسرائيل، في خطابه الموجه الى يشش دين بتاريخ 18 آذار 2014. وقد سلم هذا النص أيضا لأعضاء الكنيسيت من قبل وزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهرونوفيتش، في الجلسة رقم 31 في الكنيسيت الـ 19، التي عقدت بتاريخ 22 أيار 2013.

⁵ لمزيد من التفاصيل حول الاختاقات والأعطاب التي تم الوقوف عليها راجعوا قانون في الظاهر: تطبيق القانون على المواطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية (حزيران 2006) ص: 75 - 97.

⁶ المعطيات الواردة في هذه الصفحة تتناول الفترة ما بين 2005 ولغاية 30 آب 2014، إلا إذا أُشير الى غير ذلك.

⁷ البند 63 من قانون الاجراءات الجنائية [مصيغة مدمجة]- 1982، كتاب القوانين 1043.

⁸ http://www.nevo.co.il/law_html/law01/055_096.htm#Seif188

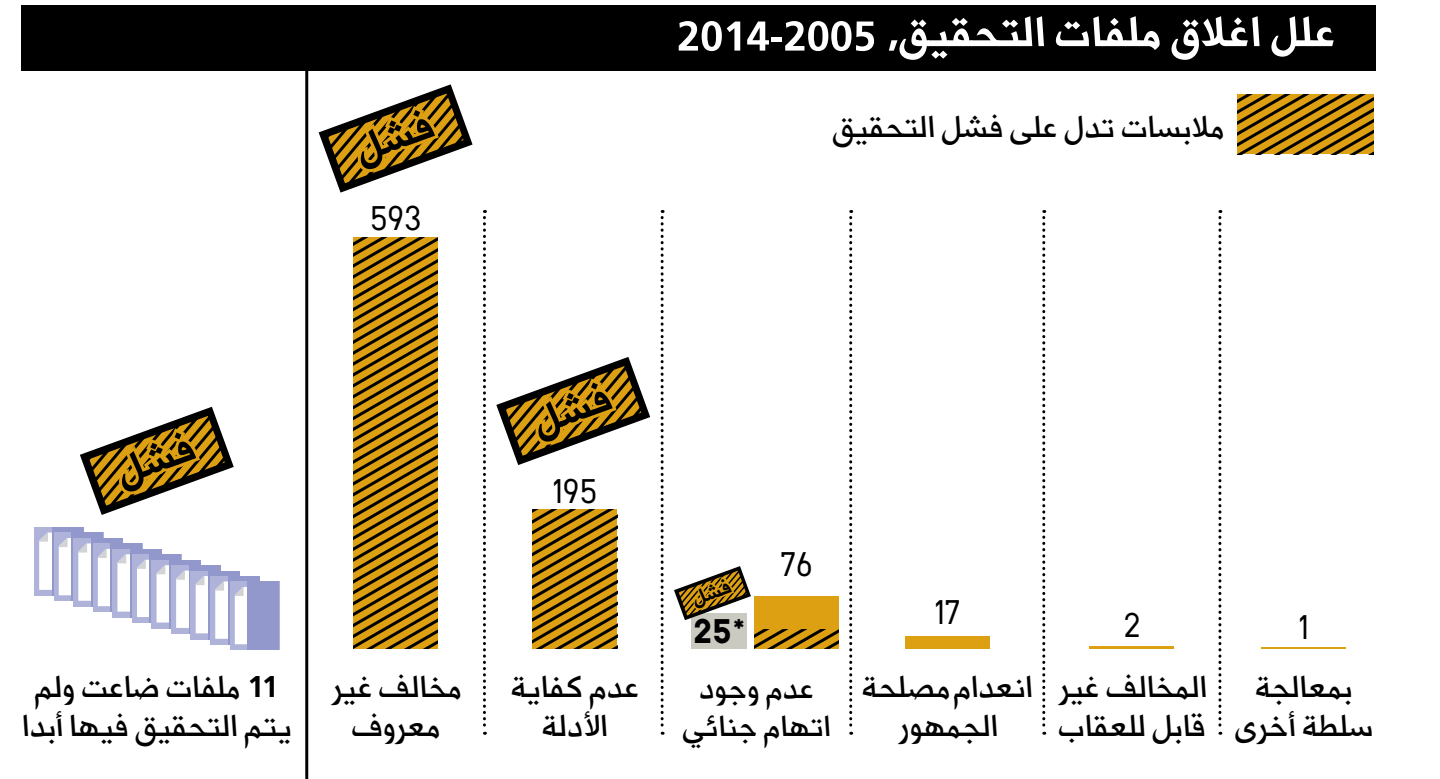
⁹ يفصل أمر شرطة إسرائيل العلل التسع التي يحق فيها لمدعي الشرطة أن يأمر بإغلاق ملف التحقيق: انعدام التهمة، مخالف غير معروف، انعدام الأدلة الكافية، انعدام مصلحة الجمهور في المحكمة، موت المشتبه به أو المتهم، تقادم المخالفة، صغر السن، عدم التوازن العقلي، وجود سلطة أخرى من حقها التحقيق. راجعوا أمر شرطة إسرائيل، أمر القيادة العامة لشرطة إسرائيل 14.01.50: صلاحية مدعي الشرطة باغلاق ملف التحقيق: http://www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/4B4F6000-AE76-43E3-A4FF-7779D5E17E0F/20100/6083.pdf

- تم إغلاق 195 ملف بعله «عدم كفاية الأدلة»، التي تدل هي الأخرى على اقتراف المخالفة، غير أن تحقيق الشرطة فشل في جمع أدلة كافية لتقديم المشتبه بهم الذين تم العثور عليهم للمحاكمة؛
- تم إغلاق 76 ملف بعله «عدم وجود اتهام جنائي» وهو ما يعني أن الشرطة توصلت الى استنتاج مفاده عدم اقتراف أي مخالفة جنائية أو أنه لا يوجد للمشتبه به أي علاقة بالمخالفة التي تمت؛ من بينها 25 ملف قدمت يشش دين استئنافات بشأن القرار فيها. لأن الطاقم القضائي الذي عين الملف يعتقد أن القرار بإغلاق الملف بهذه العلة غير معقول، وعليه فإن يشش دين تعتبر هذه الملفات فاشلة من جهة التحقيق فيها؛
- إغلاق 17 ملف بعله «انعدام مصلحة الجمهور»؛
- إغلاق 2 ملف بعله «المخالف غير قابل للعقاب».
- اغلاق ملف واحد بعله وجود سلطة أخرى مخولة بالتحقيق في الحادث.

يدل تحليل الملابس التي أغلقت فيها ملفات التحقيق على أن 788 من ملفات التحقيق أغلقت بعلل «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، و- 25 ملف تم إغلاقها بعله «عدم وجود اتهام جنائي»، غير أن الفحص العميق يظهر أنه لم يتم استنفاد التحقيق ولهذا فقد تم تقديم استئناف بسبب إغلاقها. عدا عن ذلك، هناك 11 ملف ضاعت لدى شرطة إسرائيل ولم يتم التحقيق فيها مطلقا. بناء على ذلك، فقد انتهت معالجة 824 ملف ضمن ملابس تعني فشل الشرطة والمحققين في التحقيق بالحوادث والعثور على المخالفين وتقديمهم للعدالة. إن هذه المعطيات تدل على أنه من مجموع الملفات التي كانت تعالج من قبل جهات التحقيق والنيابة التي انتهت معالجتها وأبلغت نتائجها ليشش دين، فإن %85.2 تم إغلاقها بسبب اخفاق الشرطة في التحقيق.

يستدل من فحص المعطيات في العامين الأخيرين انه بعد اقامة القسم الجديد للجريمة على خلفية قومية في لواء شاي، فقد ارتفعت نسبة فشل شرطة إسرائيل في التحقيق بالمخالفات ذات الخلفية الأيديولوجية المرتكبة ضد الفلسطينيين:

من بين مجموع ملفات التحقيق التي تتابعها يشش دين، فقد تم فتح 159 في أعقاب شكاوى قدمت الى شرطة لواء شاي في الأعوام 2013-2014،⁹ في 106 ملفات منها انتهى العلاج من قبل سلطات التحقيق والنيابة، بحيث يمكن متابعة نتائج التحقيق فيها: في ملفين اثنين فقط (%1.9) تم تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم. في المقابل، فقد تم اغلاق 86 ملف بعله «مخالف غير معروف»، وأغلقت 7 ملفات بعله «عدم كفاية الأدلة» وتم اغلاق ملفين اضافيين بعله «عدم وجود مخالفة جنائية» غير أن يشش دين استأنفت على اغلاقها بعد معاينة مواد التحقيق. هذه المعطيات تعني انه من بين 106 تحقيقات في الشرطة تم فتحها في العامين الأخيرين وانتهت معالجتها، فإن %89.6 تم اغلاقها في ملابس تدل على فشل التحقيق.



ملابس تدل على فشل التحقيق

يستدل من فحص نتائج جميع ملفات التحقيق التي تتابعها يشش دين بالتوزيع وفقا لنوع المخالفات التي يتم التحقيق فيها، أن فشل شرطة لواء شاي في التحقيق بالمخالفات المقترفة بحق الفلسطينيين وتقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم يبرز بصورة خاصة في مجال مخالفات الممتلكات:

من بين مجموع ملفات التحقيق في مخالفات الممتلكات التي انتهت معالجتها من قبل السلطات المسؤولة عن فرض القانون، فقد تم اغلاق %93.1 من الملفات ضمن ملابس تدل على فشل التحقيق: تم اغلاق 427 ملف بعله «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، ضياع 6 ملفات واغلاق ملفين اثنين بعله «عدم وجود اتهام جنائي» وقامت يشش دين بالاستئناف على القرار الخاص باغلاقها.¹⁰

في مجال مخالفات العنف، %83.3 من الملفات التي انتهت معالجتها ووصلت نتائج التحقيق فيها الى يشش دين تم اغلاقها ضمن ملابس تدل على فشل التحقيق: تم اغلاق 264 ملف بعله «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، ضياع 4 ملفات واغلاق 6 ملفات بعله «عدم وجود اتهام جنائي» وقد قامت يشش دين بالاستئناف على القرار الخاص باغلاقها.¹¹

⁹ الشكاوى التي قدمت بمساعدة ومواكبة يشش دين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 30 آب 2014.

¹⁰ هناك 18 ملف تحقيق آخر تدور حول مخالفات ممتلكات تم اغلاقها بعلل لا تدل بالضرورة على فشل أو نجاح في التحقيق:«انعدام مصلحة الجمهور» (4 ملفات)، «عدم وجود اتهام جنائي» (11 ملف)، «المخالف غير قابل للعقاب» (ملفان) و«معالجة سلطة أخرى» (ملف واحد).

¹¹ هناك 13 ملف تحقيق آخر تدور حول مخالفات عنف تم اغلاقها بعلل لا تدل بالضرورة على فشل أو نجاح في التحقيق:«انعدام مصلحة الجمهور» (5 ملفات) و«عدم وجود اتهام جنائي» (8 ملفات).

في مجال المخالفات المتعلقة بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، التي من السهل فيها بطبيعة الأحوال العثور على المشتبه بهم وجمع الأدلة ضدهم، فإن نسبة فشل شرطة لواء شاي قليل نسبيا. من بين مجموع الملفات التي انتهت معالجتها من قبل السلطات المسؤولة عن فرض القانون، فقد تم اغلاق 63.2% ضمن ملابسات تدل على فشل التحقيق؛ تم اغلاق 66 ملف بعله «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، ضياع ملف واحد، واغلاق 12 ملف بعله «عدم وجود اتهام جنائي» وقد قامت يش دين بالاستئناف على القرار الخاص باغلاقها.¹²

• موقع المخالفات: قسم كبير من الحوادث يقع داخل البلدات الفلسطينية

خلال السنوات الأخيرة تابعت يش دين عن كثب المواقع الجغرافية التي وقعت فيها المخالفات التي قدمت بشأنها شكاوى الى شرطة إسرائيل. إن الفكرة القائمة من وراء متابعة المعطيات الجغرافية هي انه بخصوص المخالفات التي يتم اقترافها ضد الفلسطينيين من قبل مواطنين إسرائيليين داخل القرى والبلدات، وفي بعض الأحيان داخل البيوت والساحات، يوجد تأثير بعيد الأمد على المتضررين من المخالفات، أكثر من المخالفات التي يتم اقترافها بعيدا عن البيت- في المناطق الزراعية حول القرى، في مناطق الرعي، الحواجز أو الشوارع.

أولاً، لأن المخالفات المقترفة داخل القرى، البيوت والساحات تؤثر على حلقة أوسع من الأشخاص مقارنة بالمخالفات التي تقع بعيدا عن البلدة وتهدف الى المس بشخص منفرد.
ثانيا، يصاحب المخالفة ذاتها، سواء اقترفت بحق بدن الشخص أو ممتلكاته، مسا بالغا بالأمن الشخصي، الشعور بالتوغل في خصوصيات الانسان والتهديد، وفي بعض الأحيان الصعوبة في أن هذه الحوادث المخالفة تتناول الأولاد أيضا، النساء وغيرهم من أفراد الأسرة الذين يمكنون في محيط البيت، الى جانب ذلك، تدل هذه المخالفات على نية مبيتة، إذ أنه لغرض اقتراف المخالفة يتم الدخول الى داخل المنطقة المبنية في البلدات الفلسطينية دون سبب واضح للعيان.

إن الفحص المعمق للشكاوى المقدمة الى شرطة لواء شاي في السنوات 2013-¹³2014 التي تتابعها يش دين يظهر أن قسما غير قليل من النشاطات المخالفة للقانون تجاه الفلسطينيين وقعت داخل البلدات والقرى الفلسطينية. من بين 101 ملف تحقيق تم فتحها في لواء شاي في العام 2013، فقد تم تقديم 32 شكوى (%31.6) في أعقاب حوادث وقعت داخل البلدات ذاتها، و- 69 في المناطق المفتوحة خارج القرية أو في الطرق التي يسير فيها الفلسطينيون؛ من بين 58 ملف تحقيق تم فتحها في لواء شاي في العام 2014 فإن 13 شكوى (%22.4) تتعلق بحوادث وقعت داخل البلدة، و- 45 شكوى بخصوص الحوادث التي وقعت خارج مناطق البلدة.

هذه المعطيات تعني انه في العامين الأخيرين، فإن أكثر من ربع المخالفات التي تم اقترافها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية (%28.3) نالت ضحايا المخالفة وهم في بيوتهم أو منطقة سكنهم- وهو مكان ينبغي أن يكون آمنا لهم وفقا لكل معيار. من المهم التأكيد انه ضمن فحص الحوادث التي وقعت داخل مناطق البلدة تم فقط شمل المخالفات التي وقعت بصورة صارخة داخل البلدات- داخل البيت، ساحات البيوت أو الشوارع داخل المنطقة المبنية. الحوادث التي وقعت في مناطق الرعي، المناطق الزراعية، أطراف القرى، الشوارع، الحواجز أو أي منطقة أخرى لا يكون فيها الانسان في بيته بل ضمن نشاط ما خارج البيت تم اعتبارها بمثابة حوادث وقعت خارج البلدة.

• د- تحقيقات الشرطة في أعقاب المس بأشجار الفلسطينيين في الضفة الغربية

احد التجسيديات المعروفة للغاية للمخالفات الأيديولوجية في الضفة الغربية هي المس بأشجار الفلسطينيين. إن اتلاف أشجار الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة يشكل مسا بالغا بممتلكات الفلسطينيين ويمس بصورة بالغة برفاهيتهم، إذ أن معظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل أساسي- خاصة فرع الزيتون، الذي يوفر الدخل والعمل لحوالي 100 ألف عائلة.¹⁴ كما يعتبر السكان الفلسطينيون أشجار الزيتون بمثابة رمز وطني وثقافي، ولهذا فإن المس بها يهدف من بين ما يهدف الى المس بهويتهم ومواربثهم.

في اطار متابعة يش دين للتحقيقات التي يقوم بها لواء شاي، هناك تأكيد خاص على متابعة مجموعة الحوادث التي تم فيها قطع، قلع، سرقة أو الحاق الضرر بالأشجار المثمرة- غالبيتها الساحقة من أشجار الزيتون، لكن هناك أيضا لوزيات، ليمون، تين وغيرها.

من العام 2005 ولغاية 2014 وثقت يش دين 246 حادث مس مقصود بالأشجار المثمرة في مناطق الضفة الغربية، الى جانب عشرات الحوادث الاضافية من الاستهداف والتسبب بالضرر للمحاصيل الزراعية، مثل اقتلاع أشنثال الخضروات، حرق حقول الحنطة والشعير، اتلاف الدفيئات والمس بغيرها من المحاصيل.¹⁵ بخصوص حوادث

12 هناك 30 ملف تحقيق آخر تدور حول السيطرة على أراضي الفلسطينيين تم اغلاقها بعلل لا تدل بالضرورة على فشل أو نجاح في التحقيق ؛ «انعدام مصلحة الجمهور» (6 ملفات) و«عدم وجود اتهام جنائي» (24 ملف).

13 المعطيات في الفصل ج تتناول الشكاوى التي قدمت بمساعدة ومواكبة يش دين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 30 آب 2014.

14 طبقا لتقرير اوكسفام، West الى جانب ذلك، لا تشتمل المعطيات على حالات موثقة من قبل يش دين التي اختار المشتكون لأسباب Bank (Oxfam, 2010), p. 7.

15 المعطيات لا تشمل أيضا حوالي 17 حادثا اضافيا تم توثيقها من قبل باحثي يش دين. تم فيها احراق أشجار زيتون لكن لا توجد اشارة واضحة الى أن الحديث يدور عن احراق ومس متعمد. في جميع حوادث حرق الأشجار المشمولة في هذه الورقة من المعطيات كان هناك شهود عيان على الاحراق. الى جانب ذلك، لا تشتمل المعطيات على حالات موثقة من قبل يش دين التي اختار المشتكون لأسباب مختلفة عدم تقديم شكوى للشرطة.

المس بالأشجار أيضا، فإن هذه المعطيات تضم فقط الحوادث التي تم توثيقها من قبل يش دين ولهذا فهي لا تشمل مجمل الحوادث من هذا النوع التي وقعت في الضفة الغربية في هذه الفترة، وعددها بالطبع أكثر بكثير.¹⁶

نتائج تحقيقات الشرطة في حوادث المس بالأشجار، 2005-2014

من بين 246 ملف تحقيق تم فتحها في شرطة لواء شاي في أعقاب شكاوى الفلسطينيين بخصوص المس بأشجارهم، فقد انتهت معالجة 234 ملف وفق النتائج المفصلة فيما يلي:

- اغلاق **228** ملف في ختام التحقيق، ومن بينها:
 - < اغلاق **200** ملف بعله «مخالف غير معروف» مما يدل على فشل المحققين في العثور على المشتبه بهم باقتراف المخالفات؛
 - < اغلاق **23** ملف بعله «عدم كفاية الأدلة» مما يدل على فشل المحققين في جمع وبلورة الأدلة الكافية لتقديم المشتبه بهم الذين تم العثور عليهم للعدالة؛
 - < اغلاق **4** ملفات بعله «عدم وجود اتهام جنائي». من بينها، قدمت يش دين في ملف واحد استئناف بخصوص القرار باغلاق الملف؛
 - < اغلاق **ملف** واحد بعله «انعدام مصلحة الجمهور».
 - في **4** ملفات قدم ملف اتهام ضد المشتبه به أو المشتبه بهم باقتراف المخالفة.¹⁷
 - ضياع **ملفين** اثنين في شرطة إسرائيل وعدم استكمال التحقيق فيهما مطلقا.

يستدل من المعطيات المتراكمة أنه من بين 246 ملف تحقيق تم فتحها في شرطة لواء شاي بين السنوات 2014-2005، فقد تم اغلاق 226 ملف ضمن ملابسات تدل على فشل التحقيق،¹⁸ وفي 4 ملفات فقط تم تقديم لائحة اتهام.¹⁹ هذه المعطيات تعني أنه في مجال المخالفات المتعلقة بالمس بأشجار الفلسطينيين، ففي %96.6 من ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها تم اغلاقها بسبب فشل الشرطة في العثور على المشتبه بهم وجمع أدلة كافية من أجل تقديم المخالفين للمحاكمة. هذه النسبة بارزة بصورة خاصة وهي أعلى من نسبة الفشل العام لشرطة لواء شاي في التحقيق بالمخالفات التي اقترفها إسرائيليون تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية في ذات السنين، التي تصل، كما تظهر المعطيات في الفصل ب من هذه الوثيقة، الى %85.2.

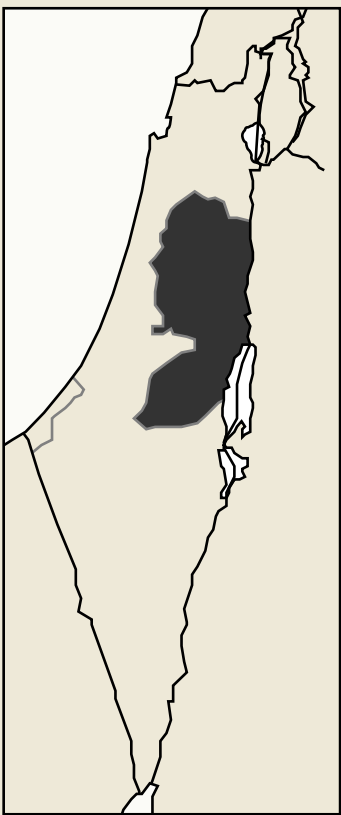
يتضح من فحص نتائج التحقيقات التي فتحت في العامين الأخيرين في أعقاب حوادث المس بالأشجار التابعة للفلسطينيين، أنه لم يطرأ أي تغيير في هذه الفترة في التوجه العام. من بين مجموع الملفات التي تتابعها يش دين، فقد تم فتح 52 ملف في أعقاب شكاوى فلسطينيين بخصوص المس المقصود بأشجار الزيتون والأشجار المثمرة في السنوات 2013-2014،²⁰ من بينها، 40 ملف انتهى التحقيق فيها من قبل سلطات التحقيق دون تقديم أي لائحة اتهام ول حتى لائحة واحدة ضد المشتبه بهم. تم اغلاق 38 ملف تحقيق بعله «مخالف غير معروف»، اغلاق ملف واحد بعله «عدم الأدلة الكافية»، واغلاق ملف واحد بعله «عدم وجود اتهام جنائي». هذه المعطيات تعني ان 39 من بين 40 ملف (%95) انتهى التحقيق فيها في أعقاب فشل المحققين في تقديم المسؤولين عن المس بالأشجار للعدالة.

تفصيل حوادث المس بأشجار الفلسطينيين، 2005-2014

الخارطة التي أمامك تفصل حوادث المس بالأشجار كما وثقت من قبل باحثي يش دين على مر السنين، طبقا للبلدات الفلسطينية. بالقرب من كل بلدة تمت الاشارة الى عدد الحوادث الموثقة فيها. بالضغط على الرقم يفتح جدول يضم التاريخ الذي وقع فيه الحادث، وصف قصير له، ووضع تحقيق الشرطة صحيح لغاية موعد نشر هذه الورقة من المعطيات، من أجل اغلاق الجدول ينبغي الضغط عليه.

كما يستدل من الخارطة، هناك مناطق تم فيها توثيق عدد شاذ من الحوادث، الجهات الضالعة فيما يدور في المنطقة، بما في ذلك الجهات العسكرية والمسؤولة عن فرض القانون، تعرف هذه المناطق كمناطق احتكاك ثابتة تقع فيها الكثير من المخالفات الأيديولوجية تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم- ومن بين ذلك المس بالأشجار. على الرغم من ذلك، فإن حقيقة استمرار وقوع هذه المخالفات في الأماكن المعروفة بوقوع الحوادث فيها، الى جانب نسبة الفشل المرتفع لشرطة إسرائيل في التحقيق بالمخالفات بعد وقوعها، هي شهادة اضافية على افلاس الجهات المسؤولة عن فرض القانون في الضفة الغربية وتنصل دولة إسرائيل من واجبها بحماية السكان فيها.

- 16 بتاريخ 24 تموز 2013 توجهت يش دين الى المسؤول عن تطبيق قانون حربة المعلومات في شرطة إسرائيل، بهدف الحصول على معطيات بخصوص مجموع حوادث المس بالأشجار التابعة للفلسطينيين المعروفة لشرطة لواء شاي. وقد تضمن رد شرطة إسرائيل بتاريخ 22.1.2014 على معطيات بخصوص 128 ملف تم فتحها في شرطة لواء شاي بين الأعوام 2007-2013، اقل من مجموع الحوادث التي تم توثيقها من قبل يش دين فقط في تلك الفترة، ولهذا من الواضح انها لا تشمل مجموع الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية ولا نتيج تحديد حجم الظاهرة.
- 17 اشتملت معظم لوائح الاتهام التي قدمت على مخالفات أخرى فضلا عن المس بالأشجار؛ في ملف يش دين 07/1243 قدمت لائحة اتهام ضد مشتبه به واحد، اتهم فيها بمخالفة تجاوز الحدود لغرض اقتراف مخالفة، السرقة، الاعتداء الذي يلحق ضررا محققا ومحاولة التسبب بجراح ضمن ملابسات خطيرة؛ في ملف يش دين 07/1280 قدمت لائحة اتهام ضد مشتبه بها واحدة، اتهمت بمخالفات تجاوز الحدود، السرقة والتسبب بأضرار للممتلكات؛ في ملف يش دين 12/2680 قدمت لائحة اتهام ضد مشتبه به واحد، اتهم بمخالفات محاولة التسبب بجراح وهو مسلح، التشويش على عمل شرطي، الحاق الضرر بالممتلكات واحداث فوضى. في ملف رابع، 12/2559، قدمت لائحة اتهام ضد قاصر بارتكاب مخالفة التسبب بضرر لشجرة ثقافية.
- 18 كما شرح بالتفصيل في القسم ب، فإن الملابسات التي تدل على فشل التحقيق تشمل ملفات التحقيق التي تم اغلاقها بعله «مخالف غير معروف» و«عدم كفاية الأدلة”، ملفات ضاعت في شرطة إسرائيل ولم يتم أبدا استكمال التحقيق فيها. وكذلك ملف واحد تم اغلاقه بعله «عدم وجود اتهام جنائي»، غير أن فحص الملف أظهر أن عمليات التحقيق لم تستنفذ ولهذا فقد قدمت يش دين استئنافا على القرار باغلاق الملف.
- 19 صحيح لغاية كتابة هذا المستند، ما يزال هناك 13 ملفا في مراحل مختلفة من التحقيق، من بينها 10 ملفات تم فتحها في أعقاب حوادث وقعت في العام 2014 وملفان تم فتحهما في أعقاب حوادث وقعت في 2013. في هذا السياق من المهم الاشارة الى انه كلما مر وقت أكبر على موعد وقوع الحادث تقل الاحتمالات في أن يقود التحقيق الى كشف الملابسات وتقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم.
- 20 الشكاوى التي قدمت بمساعدة ومواكبة يش دين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 30 آب 2014.



إسرائيل

الضفة الغربية

القدس

معاليه أدوميم

البحر الميت

ملف يش دين

تاريخ الحادث

تفاصيل الحادث

وضع تحقيق الشرطة

عدد الحوادث

منطقة A

منطقة B

منطقة C

